تدشين الموقع الإلكتروني الجديد لاتحاد السماسرة قريباً

كشف عضو اتحادي «المقاصة العقارية» و«سماسرة العقار» عمر الهويدي لـ «الأنباء» عن انتهاء اتحاد سماسرة العقار من انشاء الموقع الالكتروني للاتحاد، متوقعا تشغيله خلال الايام القليلة المقبلة. وأضاف الهويدي في تصريح لـ «الأنباء» ان الموقع الالكتروني الجديد للاتحاد سيحوي الاخبار المتعلقة باتحاد السماسرة وكل ما يفيد اعضاء الاتحاد سواء معلومات عقارية او قوانين وقرارات وزارية متعلقة بسماسرة العقار.

● عاطف رمضان

«الأحمدي» في الصدارة بعدد 66 عقاراً

تداول 98 عقاراً خاصاً بقيمة 23,5 مليون دينار و31 عقاراً استثمارياً بـ 24,1 مليوناً

اظهرت احصاءات ادارتي التسجيل العقاري والتوثيق في وزارة العدل خلال الفترة من 2 الى 5 يناير الجاري ان هناك انخفاضا في تداول العقارات مقارنة بالفترة من 25 الى 29 ديسمبر الماضي حيث اظهرت الاحصاءات ان عدد العقارات المتداولة للعقود بالنسبة للعقار الخاص بلغ 98 عقارا بمبلغ قدره 23,5 مليون دينار، في حين بلغ عدد العقارات الاستثمارية 31 عقارا بقيمة 24,1 مليون دينار، وبلغ عدد العقار التجاري 4 عقارات بقيمة 12,2 مليون دينار هذا ولم يشهد عقار الشريط الساحلي او المخازن او المعارض اي تحرك خلال هذه الفترة.

انخفاض التداول على العقارات الخاصة والمخازن وارتفاع الاستثماري والتجاري واستقرار المعارض والشريط الساحلي

133 عقاراً إجمالي العقود العقارية بانخفاض 23 عقاراً مقارنة بالأسبوع السابق

تداول العقود

وجاء في الاحصاءات ان اجمالي العقود العقارية بلغ 133 عقارا مقارنة بالاسبوع السابق حيث كان اجمالي العقارات المتداولة 156 عقارا وذلك بانخفاض مؤشر تداول العقود بواقع 23 عقارا، فيما انخفضت حركة تداول العقار الخاص للفترة نفسها بواقع 27 عقارا مقارنة بالاسبوع السابق.

وجاء في احصاءات وزارة العدل ان مؤشر تداول العقود بالنسبة للعقار الاستثماري ارتفع بواقع 5 عقارات، وارتفع مؤشر العقار التجاري بواقع عقارين فيما انخفض المؤشر بواقع عقارين بالنسبة لعقار المخازن واستقر المؤشر بواقع صفر عقار بالنسبة لعقاري المعارض والشريط الساحلي.

الوكالات العقارية

اما عن العقارات المتداولة للوكالات فقد اظهرت الاحصاءات ان عدد العقار الخاص بلغ 4 عقارات بمبلغ قدره 9,2 ملايين دينار وبلغ عدد العقار الاستثماري عقارا واحدا بمبلغ 2 مليون دينار هذا ولم يشهد التجاري او المخازن او الصناعي اي تحرك خلال هذا الاسبوع.

اما عن مؤشر تداول الوكالات العقارية، فان اجمالي العقارات المتداولة خلال الفترة نفسها بلغ 4 عقارات مقارنة بالاسبوع السابق، حيث بلغ اجمالي العقارات المتداولة 5 عقارات وذلك بانخفاض مؤشر تداول الوكالات العقارية بواقع عقار واحد. ومن الملاحظ بالنسبة للعقار الخاص ان مؤشره استقر بواقع 3 عقارات وانخفض العقار الاستثماري بواقع عقار واحد واستقر العقاران التجاري والمخازن بواقع صفر عقار.

الأحمدي في الصدارة

ووفقا لاحصائية وزارة العدل فان محافظة الاحمدي جاءت في المقدمة من بين المحافظات من حيث التداولات العقارية خلال الفترة من 2 الى 5 يناير الجاري حيث بلغ عدد العقارات المتداولة 66 عقارا منها 51 عقارا في العقار الخاص و15عقارا في العقار الاستثماري اما على مستوى الوكالات العقارية فلم تحظ المحافظة بأي تداولات عقارية خلال تلك الفترة.

حولي في المركز الثاني

واحتلت محافظة حولي المرتبة الثانية من بين المحافظات من حيث التداولات العقارية من خلال تداول 25 عقارا منها 11 عقارا في العقار الخاص و13 عقارا في العقار الاستثماري وعقار واحد في العقار التجاري وعلى مستوى الوكالات العقارية حظيت المحافظة بتداول عقار واحد في العقار الاستثماري خلال تلك الفترة.

الفروانية ثالثا

وجاءت محافظة الفروانية في المرتبة الثالثة في التداولات العقارية بواقع تداول 15 عقارا تداول منها 10 عقارات في العقار الخاص و3 عقارات في العقار الاستثماري وعقاران في العقار التجاري وعلى مستوى الوكالات العقارية لم تحظ المحافظة باي تداولات عقارية خلال هذا الاسبوع.

العاصمة رابعا

وجاءات محافظة العاصمة في المرتبة الرابعة وذلك من خلال تداول 12 عقارا منها 11 عقارا في العقار الخاص وعقار واحد في العقار التجاري وعلى مستوى الوكالات العقارية حظيت المحافظة بتداول عقار واحد في العقار الخاص خلال تلك الفترة.

مبارك الكبير خامسا

وجاءت محافظة مبارك الكبير في المرتبة الخامسة من حيث التداولات العقارية من خلال تداول 11 عقارا تركزت جميعها في العقار الخاص وعلى مستوى الوكالات العقارية حظيت المحافظة بتداول 3 عقارات في العقار الخاص.

الجهراء سادسا

وجاءت محافظة الجهراء في الترتيب السادس من خلال تداول 4 عقارات تركزت جميعها في العقار الخاص وعلى مستوى الوكالات العقارية لم تحظ المحافظة بأي تداولات عقارية خلال تلك الفترة.

● عاطف رمضان

15 صفقة قيمتها 31,3 مليون دينار

كشفت احصاءات ادارتي التسجيل العقاري والتوثيق في وزارة العدل خلال الفترة من 2 الى 5 يناير الجاري عن 15 صفقة مليونية بقيمة 31,3 مليون دينار تركزت جميعها في العقود المسجلة لصفقات البيع التي تمت خلال هذه الفترة.

واستحوذ العقار الاستثماري على 10 صفقات في حين كان نصيب العقار التجاري 3 صفقات بينما نال العقار الخاص صفقتين خلال هذه الفترة.

فقد شهدت منطقة السالمية خمس صفقات استثمارية عبارة عن بناية مساحتها 1072 مترا بقيمة 1,1 مليون دينار وبناية مساحتها 924 مترا بقيمة 1,7 مليون دينار وبناية مساحتها 838,5 مترا بقيمة 1,9 مليون دينار وبناية مساحتها 765 مترا بقيمة 1,1 مليون دينار وأرض مساحتها 1056 مترا بقيمة 1,3 مليون دينار وبناية مساحتها 1003 امتار بقيمة 2,7 مليون دينار كائنة في منطقة الشعب وبناية مساحتها 2796 مترا بقيمة 3,7 ملايين دينار كائنة في منطقة الشعب البحري وبناية مساحتها 1034 مترا بقيمة 1,07 مليون دينار كائنة في منطقة حولي وبناية مساحتها 772 مترا بقيمة 1,6 مليون دينار كائنة في منطقة حولي وبناية مساحتها 744 مترا بقيمة 1,08 مليون دينار كائنة في منطقة حولي. اما الـ 3 صفقات التي تمت في العقار التجاري فكانت عبارة عن بناية مساحتها 2650 مترا بقيمة 6,6 ملايين دينار كائنة في منطقة السالمية وبناية مساحتها 752 مترا بقيمة 3 ملايين دينار كائنة في منطقة الفروانية وارض مساحتها 5000 متر بقيمة 2,2 مليون دينار كائنة في منطقة جنوب ابرق خيطان. كما تمت صفقتان في العقار الخاص تمثلت في بيت مساحته 1000 متر بقيمة 1,05 مليون دينار كائن في منطقة الخالدية واراض مساحتها 76,32 مترا.

العقود المسجلة

المحافظة	خاص	استثماري	تجاري	الشريط الساحلي	معارض	مخازن
العاصمة (1)	11	0	1	0	0	0
حولي (2)	11	13	1	0	0	0
الفروانية (3)	10	3	2	0	0	0
مبارك الكبير (4)	11	0	0	0	0	0
الاحمدي (5)	51	15	0	0	0	0
الجهراء (6)	4	0	0	0	0	0
المجموع	98	31	4	0	0	0

الوكالات العقارية

المحافظة	خاص	استثماري	تجاري	مخازن	صناعي
العاصمة (1)	1	0	0	0	0
حولي (2)	0	1	0	0	0
الفروانية (3)	0	0	0	0	0
مبارك الكبير (4)	3	0	0	0	0
الاحمدي (5)	0	0	0	0	0
الجهراء (6)	0	0	0	0	0
المجموع	4	1	0	0	0

أول إشارة خليجية للمساهمة في معالجة أزمة الديون الأوروبية

السويدي: انكشاف البنوك الإماراتية على السندات الأوروبية ضعيف جداً

الاقتصادية: كشف مسؤول عماني رفيع امس ان بلاده ودولا من مجلس التعاون ستزيد مساهمتها لدعم القدرات الاقراضية لصندوق النقد الدولي لمواجهة ازمة الديون في منطقة اليورو في اول اشارة الى ان دول الخليج ستساهم في هذه الجهود.

ويأتي هذا التصريح في وقت يسعى صندوق النقد لزيادة موارده الى اكثر من المثلين من خلال جمع 600 مليار دولار في صورة موارد جديدة لمساعدة اوروبا على مواجهة آثار ازمة ديون منطقة اليورو، ولكن الخطة تواجه اعتراضات من الولايات المتحدة ودول اخرى.

وقال حمود الزدجالي رئيس البنك المركزي العماني لـ «رويترز» على هامش اجتماع لمحافظي البنوك المركزية الخليجية والدول الاوروبية في ابوظبي «ان بلاده ستزيد مساهمتها لدعم القدرات الاقراضية لصندوق النقد، نسبتنا صغيرة للغاية ربما نضاعفها، ولكن ايا كانت الزيادة فاننا سنشارك».

وتمثل مساهمة عمان 0,10٪ من اجمالي تمويل الصندوق من الدول الاعضاء بالمقارنة بنسبة 2,94٪ للسعودية، و17,7٪ للولايات المتحدة اكبر مساهم في الصندوق.

وقالت دول مثل بريطانيا والصين وأستراليا انها مستعدة لضخ تمويل جديد في الصندوق سواء عن طريق زيادة حصصها او عن طريق ضخ اموال اضافية لصندوق الازمات التابع للمؤسسة من خلال اتفاقات جديدة للاقتراض.

وقال الزدجالي «أعتقد انهم في صندوق النقد سيقومون بذلك بشكل متناسب وفقا لحصص الدول الاعضاء».

وتابع «ربما يكون لبعض الدول انصبة اكبر من غيرها، لكن لديهم الصيغة والمبالغ التي يتعين على كل دولة دفعها».

وأكد المصرف المركزي الاماراتي ان انكشاف البنوك الاماراتية على السندات الاوروبية ضعيف جدا، لافتا الى انها لا تحتاج الى دعم مالي حاليا، فضلا عن ان تمويل الشركات الاماراتية لا يعتمد على طرح سندات في السوق الاوروبية.

ونفى خلال مؤتمر صحافي عقد في ابوظبي، امس الاول، عقب انتهاء الندوة الثالثة الرفيعة المستوى بين البنك المركزي الاوروبي والمصارف المركزية والمؤسسات النقدية لدول مجلس التعاون الخليجي، وجود محادثات لدعم مادي لمنطقة اليورو من قبل دول الخليج، معتبرا ذلك قرارا سياديا خاصا بكل دولة.

وتفصيلا، قال محافظ المصرف المركزي، سلطان بن ناصر السويدي، ان «تمويل الشركات الاماراتية لا يعتمد على طرح سندات في السوق الاوروبية، ولذلك، فانه لن يكون هناك تأثير في حجم اعمالها، او اعادة هيكلتها، كونها تعتمد على السوق المحلية بالدرجة الاولى».

وأكد ان «انكشاف البنوك الاماراتية على السندات الاوروبية ضعيف جدا، لانها كانت مشغولة قبل عام 2007 بالحركة الاقتصادية النشطة في الداخل، بينما كانت الازمة المالية بعد عام 2008».

وأضاف السويدي ان «التأثير المتوقع لازمة منطقة اليورو قد يكون على الاقتصاد ككل، بسبب تراجع اسعار النفط مستقبلا»، موضحا انه «لم يظهر حتى الآن ما يدعو الى القلق، اذ ان اسعار البترول لاتزال مرتفعة».

وأوضح ان «البنوك المحلية لا تحتاج الى دعم مادي حاليا، كما حدث سابقا»، مبينا ان «التدخل الذي حدث وقت الازمة المالية العالمية كان بسبب انكشاف النظام المصرفي على نظيره العالمي».

وذكر ان «البنوك تأثرت في السابق، لانها كانت تعتمد على الاسواق العالمية لتمويل محفظة القروض، الا انه خلال السنوات الثلاث الماضية اصبحت تمول قروضها من ودائع المتعاملين المستقرة، لان نمو القروض والسلف كان ولايزال منخفضا، نظرا لعدم وجود طلب كبير، تأثرا بالوضع الاقتصادي الهش».

وتابع انه «على الرغم من ذلك، فان نمو الاقراض لايزال بنسبة ايجابية وأفضل من دول كثيرة في المنطقة».

ونفى السويدي ان تكون هناك مناقشات تمت خلال الندوة حول دعم مادي لمنطقة اليورو من قبل دول الخليج، عن طريق الاستثمار في سندات الخزانة الاوروبية مجددا، قائلا ان «الندوة ركزت على قضايا رئيسية شملت التحديات الاقتصادية والمالية التي تجابه منطقة اليورو، وتحليلات المخاطر الكلية، والسبل الكفيلة بتفادي الازمات المالية، اضافة الى موضوعات تتعلق بالبنية النقدية والمالية الدولية».

وبيّن انه «لا علاقة بتقديم دعم لصندوق النقد الدولي من دول الخليج، بما يعانيه اقتصاد اوروبا وحدها، فهو يسعى لزيادة موارده، والدول الخليجية تقرر ذلك منفردة، كونه قرارا سياديا».

وحول القلق من احتمال تأثير ما يحدث في منطقة اليورو في اقتصاد الامارات، قال السويدي ان «الوضع في اوروبا يختلف من دولة الى اخرى، اذ ان هناك دولا ذات مديونيات منخفضة، والوضع المصرفي فيها لايزال قويا»، وهناك وجود حاجة للتنسيق وترتيب البيت الاوروبي عموما.

ولفت محافظ المصرف المركزي، الى ان «الاتفاقية التي تم توقيعها مع بنك الصين المركزي، اول من امس، تسمح بفتح حسابات متبادلة بعملتي الدرهم واليوان، اضافة الى امكانية سداد المدفوعات التجارية بين البلدين بكلا العملتين بدلا من عملات اخرى».

بدوره، قال رئيس مجلس ادارة البنك المركزي الاوروبي، ماريو دراغي، ان «دول الخليج شركاء مهمون لاوروبا، خصوصا في هذا الموقف الطارئ»، مشيرا الى وجود تعاون تجاري كبير.

وأضاف ان «الاجراءات التي اتخذها المركزي الاوروبي بدأت تؤتي نتائج ايجابية خلال الشهرين الماضيين، اذ انحسرت الديون السيادية، وانخفضت»، معبرا عن تفاؤله بامكانية الاستقرار المالي الذي يعد اهم ما يحرص عليه المركزي الاوروبي حاليا.

سلطان السويدي

في تقرير أعدته «بيتك» للأبحاث المحدودة:

منطقة اليورو ستدخل في ركود خلال 2012 مع استمرار تداعيات أزمة الديون

ذكر تقرير اعدته شركة «بيتك» للابحاث المحدودة، التابعة لمجموعة بيت التمويل الكويتي «بيتك»، انه من المتوقع ان يواصل البنك المركزي الاوروبي سياسته المتشددة بعد الخفض الاخير في سعر الفائدة على اليورو، وذلك على خلفية استمرار حالة عدم اليقين والمخاطر الاقتصادية المحدقة بالاقتصاد في غالبية دول منطقة اليورو، مشيرا الى ان الخيارات مازالت مفتوحة لخفض جديد في سعر فائدة اليورو، حيث يتوقع ان يلجأ البنك المركزي الاوروبي الى خفض جديد لسعر الفائدة بمعدل 25 نقطة اساس خلال الربع الاول من العام الجاري.

وتوقع التقرير ان تدخل منطقة اليورو في ركود شامل خلال العام الحالي في ظل هذه السياسة المالية المتشددة مع تفاقم ازمة الديون السيادية، الا ان التقرير اشار الى ان سعر الفائدة سيظل اداة تحوطية لاسيما في حال ظهور مؤشرات اكثر تفاؤلا.

وذكر التقرير انه كما كان متوقعا على نطاق واسع، فقد ترك البنك المركزي الاوروبي (ECB) معدل فائدته الرئيسية دون تغيير عند1٪ خلال اجتماع مجلس ادارته في 12 يناير الجاري وذلك في اول قراراته للسياسة النقدية للسنة الجديدة. كما ابقى البنك سعر الايداع دون تغيير عند 0,25٪، كما ان سعر الفائدة على الاقراض الهامشي بقي عند مستوى 1,75٪.

«المركزي الأوروبي» يبقي الخيارات مفتوحة لخفض إضافي لأسعار الفائدة

وقد يعلن البنك عن المزيد من التدابير غير التقليدية هذه المرة. ونعتقد ان البنك سيقوم بذلك لمعرفة مدى فاعلية التدابير السابقة على التمويل في النظام المصرفي قبل اتخاذ اي خطوات. وخلال اجتماعه في ديسمبر 2011، قرر البنك تنفيذ عدة تدابير، بما فيها تخفيض نسبة احتياطي البنوك لدى البنك المركزي الى 1٪ اضافة الى تسهيل في الضمانات في مسعى لتعزيز الثقة في الاقتصاد عن طريق زيادة عمليات الاقراض والائتمان وزيادة السيولة في الاسواق.

فقد اعرب رئيس البنك المركزي الاوروبي ماريو دراجي وجهة نظر متفائلة قليلا في اقتصاد منطقة اليورو، مع بدء استقرار النشاط التجاري، وتوقف المؤشرات الرئيسية عن التراجع، اذ تحسنت الاوضاع المالية مؤخرا، ويرجع ذلك الى ضخ السيولة من خلال البنك المركزي الاوروبي في برنامج عمليات اعادة التمويل على المدى الطويل (LTROs) والذي يمتد لفترة ثلاث سنوات والذي طرحه البنك في ديسمبر 2011. وقد كان لبرنامج عمليات اعادة التمويل على المدى الطويل من قبل البنك المركزي الاوروبي تأثير ايجابي كبير في تسهيل شروط الائتمان، وتعزيز الثقة في النظام المالي. وأظهرت الانباء ان هناك زيادة صافية في السيولة بنحو 200 مليار يورو موزعة بين اكثر من 500 بنك مشارك في البرنامج. وقد ساعد قرار البنك المركزي الاوروبي المتمثل في تقديم تسهيلات ائتمانية غير محدودة للبنوك لمدة ثلاث سنوات بالاضافة الى قيام البنوك المركزية بشرائها للسندات السيادية في تسجيل البنوك السيادية لميزانيات عمومية قيمتها 2,73 تريليون يورو. وقد ارتفعت مؤشرات ماركت لمديري المشتريات والخدمات في منطقة اليورو للشهر الثاني على التوالي في ديسمبر 2011، مما يعطي دلائل مشجعة ومتفائلة على بعض الانتعاش الذي نأمل ان يستمر.

كما تلقى الاقتصاد دعما من ضعف اليورو. وبملاحظة اداء اليورو مقابل الدولار، نرى ان اليورو انخفض بنسبة 10٪ مقابل الدولار منذ اواخر 2011 حتى الآن، مما يعطي ميزة للانشطة التجارية. على سبيل المثال، ارتفعت صادرات البضائع الالمانية بنسبة 8,3٪ على اساس سنوي لتسجل 94,4 مليار يورو في نوفمبر 2011، وقد تسارع هذا النمو من نسبة 3,8 ٪ المسجلة في اكتوبر 2011. وارتفعت الشحنات الى الاتحاد الاوروبي بنسبة 8,4٪ في العام على اساس سنوي لتصل الى 56 مليار يورو، مع تسجيل المبيعات لغير دول الاتحاد الاوروبي ارتفاعا بنسبة 8,2٪ لتصل الى 9 مليارات يورو. وفي الوقت نفسه، قد قلت تكاليف الاقتراض ايضا. وانخفضت عوائد السندات لاجل عشر سنوات بشكل حاد، وصولا الى 5,17٪ في اسبانيا و6,64٪ في ايطاليا، مع انخفاض تكاليف الاقتراض دون مستوى 7٪ الذي سيكون مكلفا في المدى الطويل للاقتصادات ولكن ليس بشكل مستدام. تزامنا مع انخفاض في النمو للدول. وقد باعت ايطاليا في مزاد اقيم في 28 ديسمبر 2011 سندات بقيمة 9 مليارات دولار بمعدل يقترب من نصف معدل الفائدة على المزاد السابق الذي اقيم في نوفمبر 2011، بينما اصدرت بلجيكا سندات بأكثر مما كان مخططا له وذلك في مزادها الذي اقيم في 3 يناير 2012.

ولكن الباب مازال مفتوحا على الرغم من النظرة المتفائلة، الا ان البنك المركزي الاوروبي ابقى الخيارات مفتوحة لخفض اضافي لاسعار الفائدة اذا ما تصاعدت الازمة الاقتصادية وفي الواقع، فان المسؤولين «على اهبة الاستعداد للعمل» وسط استمرار ارتفاع مستويات عدم اليقين والمخاطر السلبية الكبيرة المحدقة بالنشاط الاقتصادي. توقعاتنا ان المركزي الاوروبي سيخفض سعر الفائدة بـ 25 نقطة اساس بحلول نهاية الربع الاول من 2012، ولكن البنك المركزي الاوروبي قد يختار الاحتفاظ بأداة خفض سعر الفائدة كأداة تحوط وأمان في حال اذا كانت البيانات الاقتصادية والاوضاع المالية تشير الى المزيد من الاستقرار. بالاضافة الى الدور الجيد الذي سيلعبه برنامج عمليات اعادة التمويل على المدى الطويل المقرر عقده في 28 فبراير 2012 والذي سيعطي دعما اضافيا لخطوات البنك المركزي الاوروبي. والذي يتوقع ان يكون حيويا للاقتصاد وذا اهمية عالية، خصوصا مع ما تحاول البنوك المركزية القيام به لتسهيل الضمانات بحيث تضيف ثقة اكبر للاسواق.

في منطقة اليورو من المتوقع الدخول في ركود في عام 2012 (الناتج المحلي الاجمالي المتوقع بين: -0,4٪ الى 1,0٪)، خاصة مع تداعيات ازمة الديون السيادية والتي القت بظلالها على القارة وأوجدت سياسة مالية متشددة، في الواقع، فان ازمة الديون في اليونان ظهر حجمها وبانت بشكل كبير مع عجز الدولة التام عن متابعة قانون التعديلات الضريبية، بالاضافة الى قرار الشروع في اعادة هيكلة الديون في يوليو 2011، وزادت كرة الثلج مع اصرار البنك المركزي الاوروبي على عدم تمويل العجز الحكومي، وبذلك ظهرت الازمة الشاملة. وان كان هناك تحسن ملحوظ في اسواق التمويل المصرفي في مطلع يناير 2012، بالاضافة الى ان الديون السيادية قد انخفضت تكاليف اقتراضها مما كانت عليه في ديسمبر 2011، مع استمرار الضغوط والتوتر في الاسواق.

كل ما حدث اتى متزامنا مع قيام وكالة «ستاندرد آند بورز» بتخفيض التصنيفات للديون السيادية للدول الاوروبية جنبا الى جنب مع المماطلة اليونانية في مفاوضات مبادرة القطاع الخاص، وقد خفضت تصنيفات فرنسا وثماني دول اخرى في منطقة اليورو في 12 يناير 2012، مما اثار مخاوف عالمية بشأن قدرة اوروبا على انقاذ نفسها من الازمة المالية. وقد جردت ستاندرد آند بورز الديون السيادية لكل من فرنسا والنمسا من التقييم الاكثر امانا AAA بينما خفضت تصنيفات سبع دول اخرى، بما في ذلك اسبانيا وايطاليا والبرتغال. فيما ابقت الوكالة تصنيف المانيا، الاقتصاد الاكبر في اوروبا عند اعلى درجة وهي AAA.